الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

العدد الثالث عشر
13
مـــارس 2022

قراءةٌ في تركيب (لاسِيَّما) مع تحقيق رسالة "كَشْف العَما عن معاني لاسِيَّما" للمِزْجاجيّ (ت.1265هـ)

د. محمد عادل شوك*
m.shouk@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/23م	تاريخ القبول: 2021/12/16م

الملخَّص:

يهدف هذا البحث إلى قراءة تركيب (لاسِيَّما)، مع تحقيق رسالة "كَشْفُ العَمَا عن معاني لاسِيَّما" لإبراهيم بن محمد بن عبد الخالق المِزْجاجيّ (ت 1265هـ)، ويسعى إلى تجلية القول في تركيب (لاسِيَّما)، من خلال أمور ثلاثة، هي: تحقيق رسالة أفردها أحد علماء زَبِيْد للحديث عن تركيب (لاسِيَّما)، جمع فيها ما ذكره النحاة من آراء عنها، فيما تسنّى له الوقوف عليه من المصادر، والوقوف على استعمالها عند العرب، وعلى آراء العلماء في تركيبها، ومعانيها. وبيان الآراء النحوية للشيخ المِزْجاجيّ التي ساقها في هذه المسألة، من خلال بيانه آراء العلماء، والترجيح فيما بينها، خلوصًا إلى رأي معيّن مال إليه تصريحًا أو تلميحًا. ولقد وقفتُ في هذا البحث على جملة من الفوائد، منها: تجلية القول عن الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد الخالق بن عليّ المِزْجاجيّ، المولود والمتوفَّى في مدينة زَبِيْد (1212- 1265هـ)، إذْ جاءت سيرته شحيحةً عند جلّ من تحدّث عنه، ولاسيّما في تحديد سنة وفاته. يرى الشيخ المزجاجي أنّ (لاسِيَّما) ليست من الاستثناء في شيء، فهي تركيب لغوي يفضي إلى معنى الاستثناء، وليست منه حقيقةً، وإنّما تحمل عليه، وهي تأتي على جهتي: المبالغة والتفضيل، والاشتراط. تعدّ مسألة (لاسِيَّما) من أكثر المسائل النحوية، التي وقف عندها النحاة والعلماء، لقد جاء الحديث عن تركيبها، ومعانيها، واستعمالها في سبعة محاور، فصلنا القول فيها في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: زبِيْد، المِزْجاجيّ، لاسيَّما، الاستثناء، كشف العَمَا.

* أستاذ النحووالصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

A Reading in the Structure of *Lasiyama* 'Especially' with the Investigation of the Message *Kashf Al-Amaa' an Ma'aany Lasiyama* 'Removing the Ignorance on the Meaning of Especially' by Al-Mazjaji (Died in 1265 AH)

Dr. Mohammed Adel Shouk*

m.shouk@hotmail.com

Received date: 23/10/2021	Acceptance date: 16/12/2021

Abstract:

This research aims to read the structure of "Especially", through investigating the message *Kashf Al-Amaa' an Ma'aany Lasiyama*' Removing the Ignorance on the Meaning of Especially 'by Ibrahim bin Muhammad bin Abdul-Khaleq Al-Mazjaji. The research seeks to clarify the saying in the structure of "Especially" through three matters: the realization of a message by one of the scholars of Zabid who talked about the structure of "Especially", and the statement of the grammatical views of Al-Mazjaji, and concluding with a specific opinion inclined to a statement or a hint. The research concluded that: The manifestation of the saying about Al-Mazjaji, who was born and died in the city of Zabid (1212-1265 AH), as his biography was scarce for most of those who talked about him, especially in determining the year of his death. Al-Mazjaji sees that "Especially" is not an exception in anything, as it is a linguistic structure that leads to the meaning of exception, and it comes in two directions: exaggeration and preference, as well as conditioning. The issue of "Especially" is one of the most common grammatical issues. The discussion of its structure, meanings, and use has come in seven sections discussed in the study.

Keywords: Zabid, Al-Mazjaji, *Lasiyama*, Exception, *Kashf Al-Amaa*.

*Associate Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلقد تعدّدت آراء النحاة في (لاسِيَّما)، من حيث تركيبها ومعانيها واستعمالها، فمنهم من عدَّها من أدوات الاستثناء، ومنهم من أنكر ذلك، وثَمَّة فريق آخر رأى أنها تركيب لغوي يفضي إلى معنى الاستثناء، وليست منه حقيقةً، وإنّما تُحمل عليه، ومنهم من رأى فيها معنى التفضيل والمبالغة، والاشتراط، ومنهم من رأى أنها تركيب لغوي من (لا) النافية للجنس، و(سيَّ) التي بمعنى (مِثْل)، ومنهم من رأى غير ذلك كلّه.

غيرَ أنّه ما زال في القوس ثَمَّة منزع، إذْ يمكن لنا أن ندلي بدلونا في الموضوع؛ فيكون لنا في ذلك شرف السعي والاجتهاد، والنقل من كتب لم يتسنّ لكثير من الطلاب والمعنيين الوقوف عليها، ولاسيما ونحن في زمن الانصراف عن مسائل العلم، بصوارف لم تكن تخطر على البال.

فكان لنا ذلك من خلال السعي لتجلية القول في مفرداتها، بما ذكره النحاة القدماء، وبما أضافه المتأخرون والمُحدَثون، سواء بالاطلاع على ما نُشر من المصادر والمراجع، أو بما لا زال مخطوطًا، في انتظار أن يُنفض عنه غبارُ السنين.

إنّه في خوالي الأيام، هيَّأ الله لي أن أعمل رئيسًا لقسم اللغة العربية في كلية التربية في زَبِيْد (1995- 1999م)، فحدّثني طلّابي عمّا تذخر به مدينتهم من كنوز علمية، وكان فيهم تلميذي النجيب (أحمد الغُزّيّ)، الذي تفضل بإهدائي عددًا من صور المخطوطات، التي تحويها مكتبة والده (الشيخ محمد عبد الجليل الغُزّي) رحمَهُ اللهُ، وكان منها مصورة لرسالة تعدّ من أهمّ ما حوته المصادر عمّا ذكر العلماء في تركيب (لاسِيَّما).

ثُمَّ يسَّر اللهُ لي الاطلاع على نفائس من تَرِكة الشيخ سالم بن إسماعيل بازي الزَبِيْدي، محفوظة لدى إحدى حفيدات الشيخ إسماعيل بن محمد بن إبراهيم بازي، الذي حققنا له رسالة (الفوائدُ

المُهِمَّةُ الجامِعة في معرفةِ الحروفِ والحركاتِ النافعة)، في العدد الأول من مجلة تهامة/ مجلة جامعة الحُدَيْدَة، هي والدة د. بليغ قاسم الوصي، فوقعتُ على نسخة لهذه الرسالة، التي لا يدانيها نسخةٌ أخرى في النفاسة؛ لقرب زمانها من زمن التأليف فقد نسخت سنة (1256هـ)، بعد (ثماني) سنوات من تأليفها، ولكونها بخط الشيخ سالم بن إسماعيل بازي، الذي تجمعه بالمؤلف علاقة تَلْمَذة.

لقد عملتُ على نشر هذا المخطوط قبل عشرين سنة من الآن، أيام كنّا نعدّ النشر الورقي غاية المُنى؛ غيرَ أنّي قد رأيتُ أن يكون له نصيبٌ على (الشبكة العالمية للمعلومات)، بعد أن غدا النشر الإلكتروني ذائعًا، إلى درجة يكادُ فيها النشر الورقي يغادر المشهد العلمي على استحياء.

فوجدتُها فرصةً سانحة للنظر فيها ثانية، بعد هذه المدة الطويلة من الزمن، فأُعدّل وأقوِّم ما يمكن تقويمُه، ممّا استجدّ لي من معلومات، فأضيفه إليها، بما يثري البحث في مسألة (لاسِيَّما)، وبما وقفتُ عليه من الآراء النحوية للشيخ المِزْجاجيّ؛ كونه أحد الذين أفردوا هذه المسألة بالحديث تفصيلًا.

هذا فضلًا على أنّه من الضروري أن نُجلّي الصورة عن هذا الشيخ، فيُماطَ اللِّثام عن حياته وسيرته العلمية، التي يسَّر الله لي أن أطَّلع على مُستجِدَّات منها في جملة من الكتب، التي تُعنى بالترجمة لعلماء اليمن بشكل عام، وزَبِيْد على وجه الخصوص.

وقد زاد هذا الأمرَ ثراءً ما ذكره لي الأستاذ أحمد الغُزّيّ من معلومات وقف عليها في أثناء تحقيق كتاب والده عن تراجم علماء اليمن وزبيد في القرن الرابع عشر، تخصّ الشيخ المِزْجاجيّ، وعلماء آخرين ذكرهم المزجاجي في رسالته، التي سيكون تتويجُ هذا البحث بتحقيقها، إن شاء الله.

لقد جاء هذا البحث قد جاء في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول/ المؤلِّف: حياته وسيرته العلمية، وآراؤه النحوّية في الرسالة.
- المبحث الثاني: أهمية الرسالة، ومنهج التحقيق.
- المبحث الثالث: تحقيق نصّ الرسالة.

المبحث الأول: المؤلِّف - حياته وسيرته العلمية، وآراؤه النحوّية في الرسالة

1/ 1: المؤلِّف

أ. حياته وسيرته العلمية

هو الشيخ العَلَّامَة ذو المؤلفات العديدة، مفيد الطالبين، ومربي السالكين، برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الخالق بن عليّ المِزْجاجيّ[1]، المولود في مدينة زَبِيْد، سنة (1212هـ1797م)، تربى في حضن والده، وقرأ عليه القرآن حتى أتمَّه، وتيسر له حفظه استظهارًا، وجوَّده بشهر الصيام في قيام الليل، ثم تخرج على يد مشايخه الأعلام من آل المِزْجاجيّ، وغيرهم.

وبنو المِزْجاجيّ بيت مشهور في نواحي زَبِيْد بالعلم والفضل، وقد خرج فيهم علماء وفضلاء، كانوا يتصدرون للإفتاء في المذهب الحنفي، وكانوا يعرفون بـ(**بيت السُّنّيّ**)؛ لمَّا عرف عنهم من حفظ السُّنة النبوية الشريفة، ونشرها، ولاسِيَّما في المناطق الجبلية، التي كانت شبه محرومة من منهل السُّنَّة العظيم.

ولمَّا انتقل جدُهم محمد بن أبي القاسم إلى قرية (**المِزْجَاجَة**)، بأسفل وادي زَبِيْد، عرفوا بـ(**بيت المِزْجاجيّ**)، وكانت سكنى جدودهم قبل ذلك في قرية (**الهَرْمَة**) في وادي زَبِيْد، فخرِبَتْ وتفرَّق أهلُها.

وقد وَفَدَ عددٌ منهم فيما بعد إلى صنعاء، منهم: عبد الخالق بن الزَّيْن المِزْجاجيّ (جدُّ صاحب النص)، الذي تتلمذ عليه إمام السُّنَّة محمد بن إسماعيل الأمير الصَنْعانيّ، وهو فوق الخمسين، بينما شيخه المِزْجاجيّ في الثامنة والثلاثين من عمره، وبعض شيوخ آل المِزْجاجيّ ممن أجازوا إمام السُّنَّة محمد بن علي الشوكاني.

وقد كانت منازلهم محط رحال الأولياء والعلماء، منهم: الإمام المقرئ المشهور أحمد بن محمد الدِّمْياطيّ (ت.1117 هـ)، إذ ذكرَ أنه أكمل تأليف كتابه المشهور (**إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**) في منازلهم، وأقام عند الشيخ الولي محمد باقي المِزْجاجيّ ثلاث سنين، وكان من مشايخ ولده الوَلِيّ الزَّيْن بن محمد باقي، في علم القراءات.

تلقّى الشيخُ إبراهيم العلمَ على يديّ عدد من العلماء، منهم: والده العَلَّامَة محمد بن عبد الخالق المِزْجاجيّ، والسيد العَلَّامَة عبد الرحمن بن محمد الشَّرَفي، والسيد العَلَّامَة عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، والشيخ محمد عابد بن محمد عليّ السِّنْدِيّ الأنصارِيّ، والشيخ حسين بن محمد المِزْجاجيّ، والشيخ محمد بن محمد المِزْجاجيّ، والشيخ محمد بن أحمد المِشْرَع، والشيخ عليّ بن أحمد بن الشيخ الزّيْن بن عبد الخالق بن علي المِزْجاجيّ، والسيد محمد بن عبد الرحمن الشَّرَفي، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الحميد سابور السِّنْدِيّ، وأخذ على الشيخ العَلَّامَة محمد بن الزّيْن بن عبد الخالق بن علي المِزْجاجيّ، أخذ عليه الخَبِيْص على الكافية، والمناهل الصافية، وشرح ابن زياد على المَدْخِل الكبير لابن الحاج (كتاب في الفقه المالكي، لمحمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، ت.737هـ)، وشرح رسالة الوَضْع وشرح آداب البَحْث، وغير ذلك، وأخذ على الشيخ عبد الرحمن بن محمد النَّجْم، والشيخ سالم بن إسماعيل بازي، والشيخ محمد بن ناصر بن أحمد ناصر الفقير، والشيخ عبد الله بن عمر المِزْجاجيّ، والشيخ أحمد بن حسن الهندي، والعَلَّامَة محمد بن علي العَمْرانيّ الصَنْعانيّ، وغيرهم من سائر العلماء الأبرار.

ولمَّا توفي شيخه محمد بن الزّيْن، سنة (1252هـ)، قام هو بوظيفة التدريس في جامع الأشاعرة في زبِيْد، ونشر معارفه وعلومه ولطائفه مع سكينة ووقار، وكان معاصرًا للمؤرخ الكبير العَلَّامَة الحسن بن أحمد عاكش الضَّمَديّ (ت 1290هـ)، وأطلعَه على كتابه (روضُ الأذهان في المعاني والبيان)، فقرَّظه وأثنى عليه.

من أولاده: العَلَّامَة يحيى بن إبراهيم بن محمد بن عبد الخالق المِزْجاجيّ، وله فتاوى على المذهب الحنفي تُسمَّى "الدياجي في فتاوى ابن إبراهيم المِزْجاجيّ ".

توفي، رَحِمَهُ اللهُ، في زَبِيْد، سنة (1265هـ، 1849م)، عن عمر قاربَ الثالثة والخمسين سنة.

ب - نتاجه العلميّ

للشيخ إبراهيم عددٌ كثير من المؤلفات، التي تشهد على سعة علمه، ومدى فهمه، منها:

1- رسالةُ الاقتصاد في بحث مِرْصَاد.

2- روضُ الأذهان في المعاني والبيان.

3- كشفُ العَمَا عن معاني لاسِيَّما (وهي الرسالة موضوع الدراسة والتحقيق).

4- المنُّ والسَّلْوَى في عُموم (مَنْ، ومَا) للذَّكر والأُنثى.

5- تُحفَةُ أهلِ الله في ذِكْرِ لا إله إلَّا الله.

6- فَتحُ المَجيد في نَزْرٍ يَسيْرٍ من مسائل التَّقْلِيْد.

7- الدُّرَّة البَهْمَاء في مَسايْل الماء على مذهب إمام العلماء، أبي حنيفة النعمان، حررت سنة 1288هـ.

8- جَمْعُ التَّفرُّقات في تعارُض البينات.

9- إعانةُ المُبتدي الضَّعيف على فَهْم مقدمة التَّصريف.

10- إرشادُ الفَهيم إلى الحقِّ القديم في استحقاق الشُّرب للحادث إحياءً بعد القديم.

11- الفتحُ المُبِيْن في مسألة القضاء بشَاهِد ويَمِيْن.

12- المِسْكُ الأَذْفَر في طاعة وُلاة الأَمر فيما ليس بمُنْكَر.

13- بلوغُ الأماني وفَكُّ العَاني على حَلِّ أسئلة العَمْرانيّ.

14- زَهْرُ الكَمائِم في وَقْفِ الوَاقِفَة الحُرَّة عَمائم على الأمير إبراهيم باشا، وما وَقَفَتْهُ الوَاقِفَة المذكورة على الفقيه محمد وأخيه عبد الرحيم بن عبد الله التَّبْريزيّ وعلى موسى بن حسن التَّبْريزيّ، وولده محيي الدين وحسن بن حسين التَّبْريزيّ ثم على أولادهم من بعدهم.

15- الفتوحاتُ القُدسيَّة شرح متن السَّنوسيَّة.

16- مَدَدُ الفتّاح شرح أدعية المساء والصباح.

17- فتحُ الكريم فيما يتعلق بمكة من الفَضْل والتحريم.

18- عَجَبُ العُجاب من مسائل عن السُّنَّة والِكتاب.

19- فتحُ الخلَّاق في حُسْن الأخلاق.

20- كشفُ المُشكلات المُدْلِهمَّات الحِلاك عن السؤال الواقع في حكم التُّنْباك.

21- جواباتُ سؤال فيما يأخذُه الظَلَمَةُ من المال.

22- رسالةٌ في تعليم الصِّبيان القرآن.

23- الفوائدُ المُهِمَّة في حُكْمِ سَكَنِ أهلِ الذِّمَّة.

24- رفعُ الإشكال عن مسألة الحال.

25- إجابةُ رسالة في الوَقْف الكبير الزَبِيْديّ.

26- كتابُ الوسائل على الشمائل.

27- شرحُ مَتْنِ المَدْخِل في الفنون الثلاثة.

1/ 2: آراءُ الشيخ المِزْجاجيّ النحوّية في رسالته

سبق القول أنّه قد تعدّدت آراء النحاة في (لاسِيَّما)، من حيث معانيها ودلالاتها، فمنهم من عدَّها من أدوات الاستثناء، ومنهم من أنكر ذلك، فرأى أنها ليست من الاستثناء في شيء، وثَمَّة فريق آخر رأى أنها تركيب لغوي يفضي إلى معنى الاستثناء، وليست منه حقيقةً، وإنّما تُحمل عليه، ومنهم من رأى أنها تركيب لغوي من (لا) النافية للجنس و(سِيَّ) التي بمعنى (مِثْل)، ومنهم من رأى غير ذلك كلّه، فرأى أنها تأتي على جهتي: المبالغة والتفضيل، والاشتراط. وهو ما نقله الشيخ المِزْجاجيّ عن شيخه الجليل عبد الرحمن بن محمد الشرفيّ (ت 1251هـ).

ولقد جاء الحديث عن تركيبها في محاور عدة:

المحور الأول: آراء الذين رأوا إنَّها من أدوات الاستثناء.

المحور الثاني: آراء الذين رأوا أنَّها تركيب لغوي يشي بمعنى الاستثناء.

المحور الثالث: آراء الذين نفوا أنْ تكون من أدوات الاستثناء مطلقًا.

المحور الرابع: آراء الذين رأوا أنَّها شبيهة بالاستثناء.

المحور الخامس: آراء العلماء الذين رأوا أنَّها تركيب لغوي مكون من (لا) النافية للجنس، و(سِيَّ) التي بمعنى (مِثْل).

المحور السادس: آراء العلماء الذين رأوا أنَّ فيها معنى المبالغة والتفضيل، والاشتراط، لا الاستثناء.

المحور السابع: طبيعة الشواهد التي اعتمدها النحاة القائلون بأنَّها من أدوات الاستثناء، وأول من أدرجها في باب الاستثناء من نحاة العربية القدماء.

إنّ (لاسِيَّما) تركيب لغويٌّ مركب من (لا) النافية للجنس، و(سِيَّ) التي بمعنى (مِثْل)، وأول من ذكر أن (سِيَّ) في هذا التركيب بمعنى (مِثْل) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، في جوابه عن سؤال سيبويه (ت 180هـ)، في قول العرب (ولاسِيَّما زيدٌ): " إنّه مثل قولك ولا مِثْلَ زيدٌ "[2].

وعلى العموم يمكن إجمال الحديث عنها في مسألتين:

أ. حقيقة (ما) المتصلة بها

للنحاة فيها مذاهب شتّى[3]: فهي إمَّا أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، وإمَّا أن تكون زائدةً، وقد تكون نكرةً مبهمةً موصوفةً، وإعرابُ الجملة الواقعة بعد (لاسِيَّما) متعلّقٌ بنوع (ما).

ب. إعراب الاسم الو اقع بعدها

إنه مرهون أيضًا بنوعه إن كان معرفةً، أو نكرةً، فإن كان معرفةً فللنحاة فيه وجهان: الرفع، والجرّ.

أمّا الرفعُ فعلى أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، وعندئذٍ تكون (ما) المتصلة بـ (لاسِيَّما) إمَّا موصولةً، وهي في محل جر مضاف إليه، وعليه تكون الجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول. وإمَّا نكرةً موصوفةً، وهي أيضًا في محل جر مضاف إليه لـ (سِيَّ)، والجملةُ الواقعة بعدها تكون في محل جر صفة لـ (ما) النكرة الموصوفة. وأمَّا في حال الجر، فتكون (ما) زائدةً، والاسمُ المجرورُ الواقعُ بعد (لاسِيَّ) مضافًا إليه مجرورًا لـ (سِيَّ).

وأجاز بعضهم[4] وجهًا آخر للاسم المعرفة الواقع بعد (لاسِيَّما)، هو النصب على التمييز، ومنعَهُ جمهورُ النحاة، وحجتُهم في ذلك أنّ النصب على التمييز لا يكون إلَّا في النكرة، قال ابن هشام[5]: "وأمَّا انتصابُ المعرفةِ نحو: ولاسِيَّما زيدًا، فمنعه الجمهور"، وقال ابن الدَّهان: "لا أعرف لهُ وَجهًا".

وأمَّا المجيزون لانتصاب المعرفة على التمييز، فقد أوَّلوه على إضمار فعل تقديره: أعني؛ حملًا له على النكرة. فكما جاز نصب النكرة بعد (لاسِيَّما) أُجيز في المعرفة أيضًا؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة، كذلك وجهُ نصب الاسم المعرفة على أنّ (ما) كافّة، وأنّ (لاسِيَّما) مُنزَّلةٌ مَنْزِلة (إلَّا) الاستثنائية.

وفيما يأتي بيانٌ لأهمّ الآراء التي ذهب إليها المؤلف في مسألة (لاسِيَّما) في رسالته، التي هي موضع التحقيق والدراسة في هذا البحث:

- **فيما يتعلّق بتركيبها**

يبدو أنّه يميل إلى تخفيف الياء، وحذف الواو، فهو بعد أن نقل رأي ابن هشام في كتابه المغني، الذي يذهب فيه إلى تشديد يائها، ودخول (لا) عليها، ووجوب دخول الواو على (لا)، يرى أنّه يجوز أن تخفّف الياء، وأن تحذف الواو، وذلك من خلال نقله رأيًا آخر، مخالفًا فيه رأي ابن هشام؛ بأنّه قد تُخفَّف الياء وتحذف الواو، كقول الشاعر:

فِهْ بالعقود وبالأَيمان لاسِيَما عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ

- **فيما يتعلّق بإعراب الاسم الو اقع بعدها**

إنّه لا يؤيد ما يذهب إليه أبو علي الفارسيّ[6]، من نصبه على (الحال)، بتقدير (قام)، في مثل قولهم: قاموا لاسِيَّما زيدًا. أي: قاموا لاسِيَّما حالَ قامَ زيدٌ.

فلو كان كما ذكر؛ لامتنعَ دخول (الواو)، ولوجب تكرار (لا)، كما تقول: رأيتُ زيدًا لا مِثْلَ عمروٍ، ولا مِثْلَ خالدٍ.

إنّه يرى إعراب ما بعد (لا) اسمًا لها؛ لأنّها (لا) التبرئة (النافية للجنس) الناصبة للاسم بعدها، وليس كما يرى الفارسيّ أنّه (حال) منصوبة، على اعتبار أنّ (لا) نافية غير عاملة.

وبذلك فهو يذهب إلى نصب الاسم بعدها، حال كونه نكرة، ويكون على التمييز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: 109]؛ فتكون (ما) كافّة عن الإضافة، والفتحة في (سِيَّ) للبناء وليست للإعراب، على اعتبار أنّ (لا) للتبرئة، وهي كما هو معلوم تعمل بشروط:

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، مثل: لا مؤمنَ كاذبٌ، لا ماءَ في الصحراء.
- أمّا إذا جاء اسمها معرفة، فلا تعمل، ووجبَ تكرارُها، مثل: لا الماءُ في الصحراء، ولا النباتُ.

فالاسم بعدها على ما يرى، نكرةٌ مبنية في محل نصب اسمها، وهو يرى أنّه في النصب، لا يقع بعدها الاسم معرفة بتاتًا، وفي ذلك متابعة لجمهور النحاة.

وفيما عدا حالة مجيء الاسم بعد (لاسِيَّما) نكرة، فإنّه يكون معرفة، ويجوز فيه الرفعُ والجرُّ مطلقًا، وأنّ الجرَّ هو أرجحُهما، وهو على الإضافة؛ فتكون (ما) زائدة بينهما، كما قوله تعالى: ﴿قَالَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: 28].

وأمّا الرفع فعلى أنّه خبرٌ لمضمَرٍ محذوف، و(ما) موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مِثْلَ الذي هو يومٌ، أو: ولا مِثْلَ شيءٌ هو يومٌ.

وعلى هذين الوجهين: الرفع، والجرّ، تكون فتحة (سِيَّ) فتحة إعراب، وليست للبناء؛ لأنّه مضافٌ إلى الاسم بعد (لا) على اعتبار أنّ (ما) مضافة إلى (سِيَّ)، وليست كافّة عن الإضافة، كما في حالة مجيء الاسم نكرة منصوبة على التمييز.

- **فيما يتعلّق بمعانيها:**

لا يرى أن تُجعل (لاسِيَّما) للاستثناء، بجعل (ما) كافّة، و(لاسِيَّما) منزّلةً منزلة (إلّا) في الاستثناء؛ وذلك لأنّ المُستثنَى مُخرَجٌ، وما بعده داخلٌ من باب الأُولى.

وهو في ذلك يذهب إلى الأخذ برأي جده، الشيخ عبد الخالق المِزْجاجيّ، بأنّها ليست من كلمات الاستثناء حقيقة؛ فهي كما يرى ابن مالك أيضًا، للتنبيه على أولويّة ما بعدها بالحُكم، وليس هو استثناء ممّا قبله؛ فأنت لو قلت: جاء القومُ لاسيّما زيد؛ كان (زيدٌ) جائيًا.

وما دام أنها ليست للاستثناء، فهو يرى -تبعًا لما يرى الشيخ عبد الرحمن الشرفيّ- أنّها تستعمل على وجهين:

1- على جهة المبالغة والتفضيل.

2- على جهة الاشتراط.

فمن الأول قولهم: أَكرِمْ العلماءَ ولاسِيَّما من كان من ذرية النبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

ومن الثاني: إقْطَعْ يدَ السارق ولاسِيَّما إنْ كان من الحِرْز. فليس هذا على سبيل المبالغة لكلّ سارق؛ بل كان مشروطًا بأخذه من الحِرْز.

المبحث الثاني: أهمية الرسالة، ومنهج التحقيق

2/ 1: أهميّة الرسالة

(كَشْفُ العَمَا عن معاني لاسِيَّما) هذا هو اسم الرسالة التي بين أيدينا، وهكذا وسمت في النسختين اللتين اعتمدنا عليهما، وكذا ذُكر اسمُها في أثناء ترجمة المؤلّف عند الشيخ محمد عبد الجليل الغُزّيّ (ت 1980م)، وقد رسم المؤلِّف كلمة (العَمَا)، على خلاف الأصل (العَمَى)؛ لعلّه رغب في تناظر الرسم في العنوان، وليس عن جهلٍ منه؛ فهو أجلُّ من أن يقع في خطأ كهذا.

وهي رسالة تتناول مسألة من مسائل النحو العربي سها عن ضبط أوابدها كثيرٌ من المتحدثين والكُتّاب في العصور المتأخرة، بَلْهَ العصور المتقدمة؛ مِمَّا جعل سيبويه رحِمَهُ اللهُ، يُخطِّئ من يستعملها بغير ما استعملتها العرب، حسبما لاحظنا فيما نقل عنه في الحواشي والتعليقات على فقرات من هذه الرسالة.

وقد أدرك ذلك علماؤنا المتأخرون، ففصَّلوا القول في كثير من قضاياها، إلَّا أنّ الأمر ظلّ فيه ما يدعو للتساؤل والاستفسار؛ مِمَّا حدا بالشيخ أحمد بن قاسم الخمَّاشيّ، أن يطلب ممن وجد عنده أهلية للنظر في هذه المسألة -وهو الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد الخالق المِزْجاجيّ- أن يقوم بتجميع شتات هذه المسألة، ويستوفي الكلام عليها من الأطراف جميعها، حسبما جاء في مقدمة المؤلِّف.

فكان أن جمع المِزْجاجيّ ما كان نقله من قبل وظفر به لاحقًا من آراء ونقول حولها؛ فجاءت رسالته هذه مستوفية الأمر ومغنية عن قراءة غيرها من الرسائل والمؤلفات، التي يعزُّ وجودها بين أيدي الناس في عصرنا، ناهيك عن عصرهم، بسبب إعراض المطابع والناشرين عن طباعة الكتب الأمهات قليلة الربح والرواج، وميلهم في عموم الأمر إلى المؤلفات ذات الصفة التجارية؛ حاشا منها ما يلقى دعمًا ماديًا من إحدى الجهات الخيرة.

والحقُّ يقال: إنَّ هذه الرسالة على صغر حجمها لتبسط القول في مباحث (**لاسِيَّما**) التي تناثرت مسائلها في صفحات الكتب الطوال، فكان أن أشار إليها العلماء إشارات عامة، وعزَّ فيهم من تتبع شواردها، وهو ما قام به (المِزْجاجيّ)؛ فجاءت رسالته مستوفية الأمر، حتى أنه لم يدَع بعد ذلك تساؤلًا لمتسائل ولا حَيْرةً لطالب، ويدرك ذلك من يقرؤها ويمعن النظر فيها.

وكلُّ ذلك في عقد بديع وسبك لطيف، يخلو من الخطأ ويدعو للإعجاب والتأمل، يَنسِب فيها الرأي لأهله، ويُفنِّد ويناقش ما يستدعي الوقوف عنده من المسائل والآراء.

2/ 2: منهج التحقيق

أ. وَصفُ نُسْخَتَي الرسالة

قمنا في تحقيق ونشر هذه الرسالة بالرجوع إلى نسختين لها، مِمَّا تذخر به مكتبات بيوت زَبِيْد الخاصة.

الأولى: محفوظة لدى إحدى حفيدات الشيخ إسماعيل بن محمد بن إبراهيم بازي (ت. 1278هـ)[7]، الذي حققنا له رسالة (**الفوائدُ المُهِمَّةُ الجامِعة في معرفةِ الحروفِ والحركاتِ النافعة**)، في العدد الأول من مجلة تهامة/ مجلة جامعة الحُدَيْدَة، هي والدة د. بليغ قاسم الوصي، وهي من تركة الشيخ سالم بن إسماعيل بازي الزَبِيْدي، يعود تاريخ نسخها إلى يوم الأحد الموافق للثالث والعشرين من شهر رجب، لسنة 1256هـ، أي في عصر المؤلف وبعد تأليفها بـ(ثماني) سنوات، لأنّها أُلِّفت سنة 1248هـ، وكان الفراغ من ذلك يوم السبت: السابع من شهر محرم، سنة 1256هـ، وناسخُها غير مذكور، وتقع في خمس ورقات ونصف، وفي كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، وفي كل سطر ما يقرب من تسع كلمات، ونظرًا لقدمها وجودتها جعلتُها أصلًا، وأشرتُ إليها بالرمز (س).

وأما الثانية: فهي من مقتنيات الشيخ محمد عبد الجليل الغُزِّيّ الزَبِيْدي، مكتوبة بخط يده، تقع في ثلاث ورقات ونصف، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة سبعة وعشرون سطرًا، وفي كل سطر ما يقرب من إحدى عشرة كلمة، يعود تاريخ نسخها إلى يوم الخميس: الأول من شهر رجب، سنة 1477هـ، أشرت إليها بالرمز (م).

وقد كتبت النسختان بخط مقروء وواضح، وخَلَتَا من الأخطاء، ما عدا النزر اليسير مِمَّا هو من طبع البشر، وليس ثَمَّة فروقٌ تميّز إحداهما عن الأخرى.

ب - منهجُ التحقيق

حتى يكون النص في أفضل صورة ممكنة فعلتُ الآتي:

1- النسخ والمقابلة بين المصوَّرين لتلافي الهفوات اليسيرة في النص فيهما.

2- تخريج الآيات وعزوها إلى سورها.

3- تخريج النصوص وعزوها إلى أصحابها ما وجدت إلى ذلك سبيلًا.

4- تخريج الأشعار على قلّتها وعزوها إلى قائليها.

5- توضيح الغامض من معاني الألفاظ، وضبط ما يستدعي منها بالشكل.

6- الترجمة للأعلام المذكورين بحسب ما يتوفر عنهم من كتب التراجم، ولاسِيَّما علماء اليمن وزَبِيْد.

نتائج البحث:

لقد وقفتُ في هذا البحث على جملة من الفوائد، منها:

1- تجلية القول عن الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد الخالق بن عليّ المِزْجاجيّ، المولود والمتوفَّى في مدينة زَبِيْد (1212- 1265هـ)، إذْ جاءت سيرته شحيحةً عند جلّ من أشار إليه، ولاسيّما في تحديد سنة وفاته.

2- نفض الغبار عن التراث العلميّ الذي تذخر به اليمن، ولاسيَّما مدينة زَبِيْد (مدينة العلم والعلماء).

3- يرى الشيخ المزجاجي أنّ (لاسِيَّما) ليست من الاستثناء في شيء، فهي تركيب لغوي يفضي إلى معنى الاستثناء، وليست منه حقيقةً، وإنّما تُحمل عليه، وهي تأتي على جهتي: المبالغة والتفضيل، والاشتراط.

4- تعدّ مسألة (لاسِيَّما) من أكثر المسائل النحوية، التي وقف عندها النحاة والعلماء، لقد جاء الحديث عن تركيبها، ومعانيها، واستعمالها في سبعة محاور، فصلنا القول فيها في الدراسة.

الورقة الأولى من المخطوطة (س):

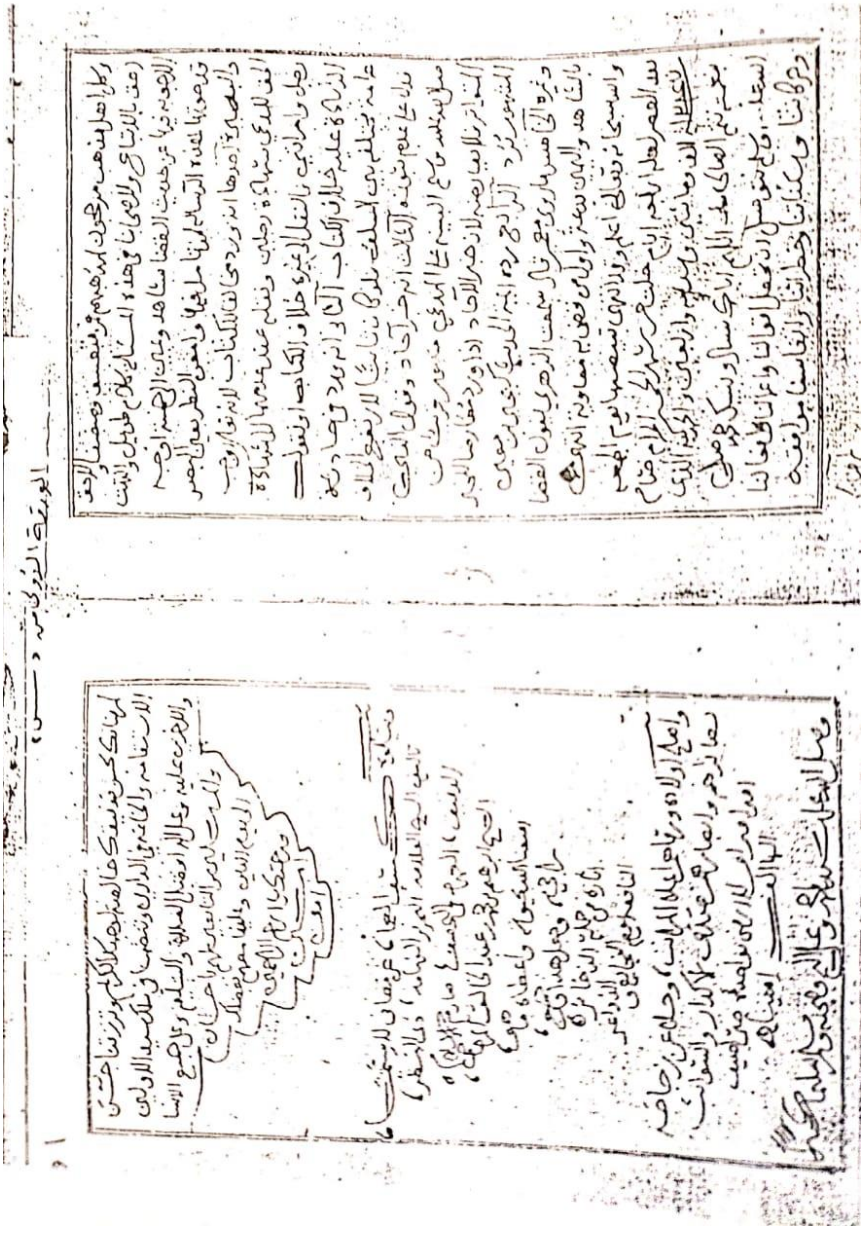

الورقة الأخيرة من المخطوطة (س):

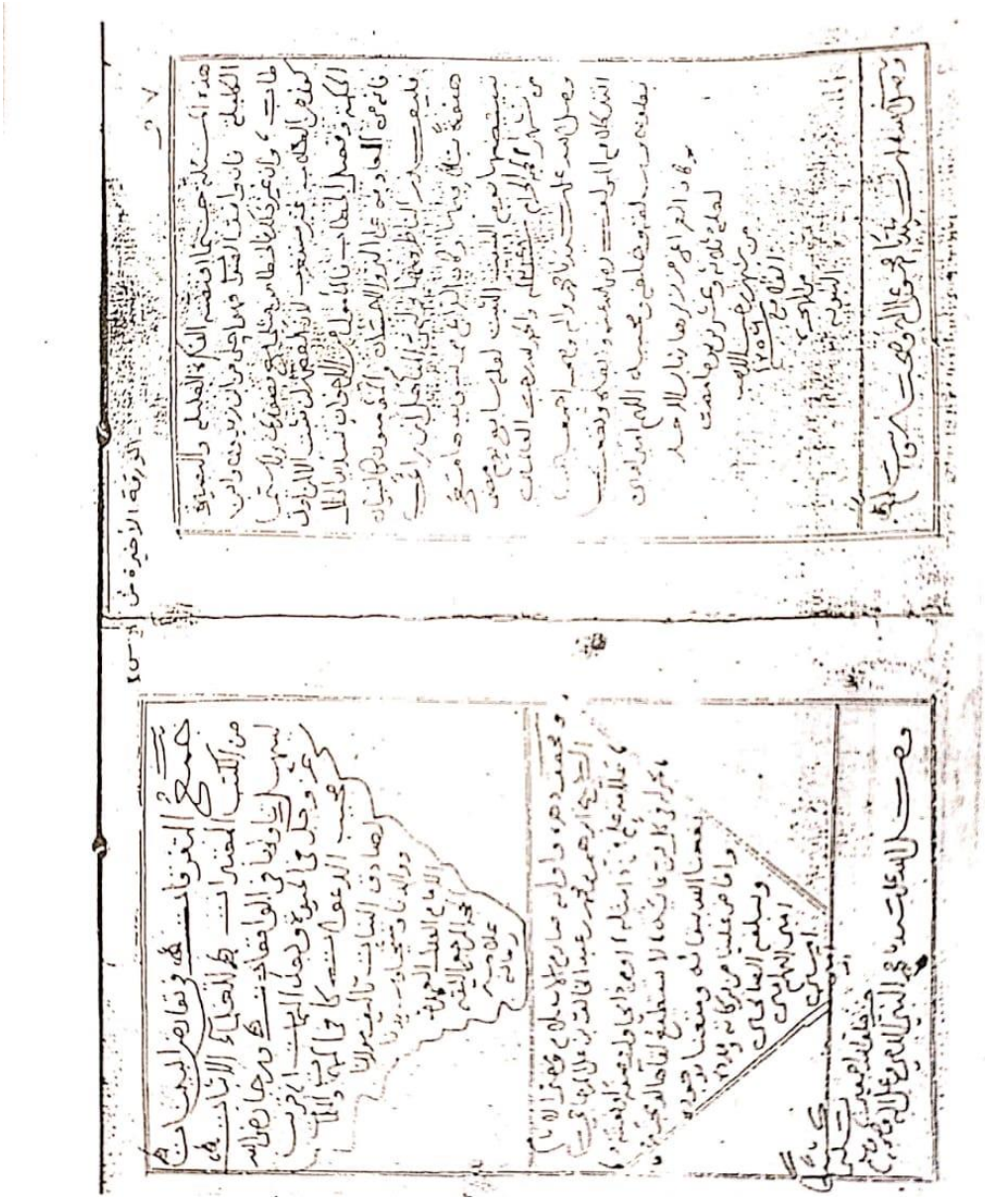

الورقة الأولى من المخطوطة (م):

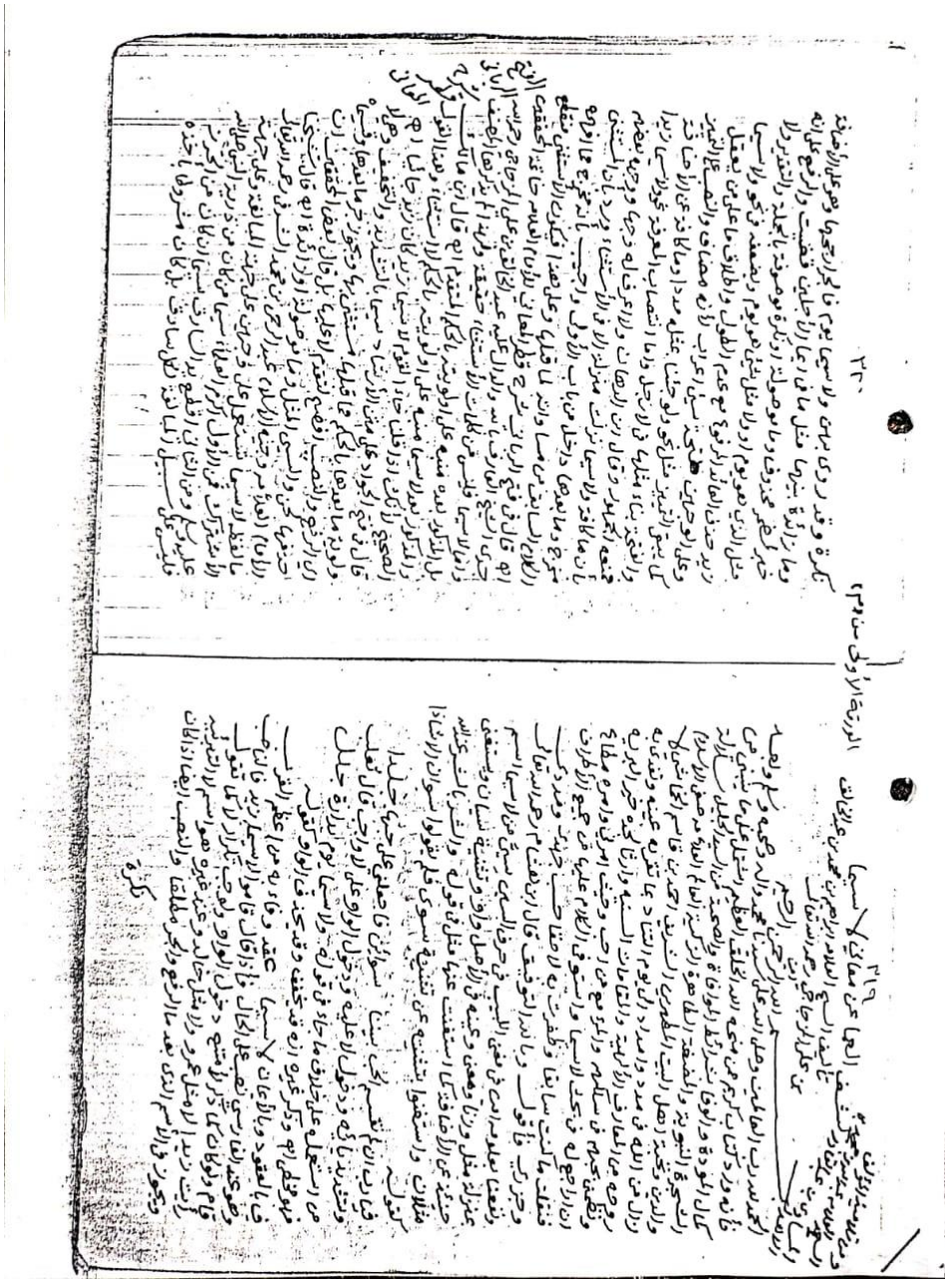

الورقة الأخيرة من المخطوطة (م):

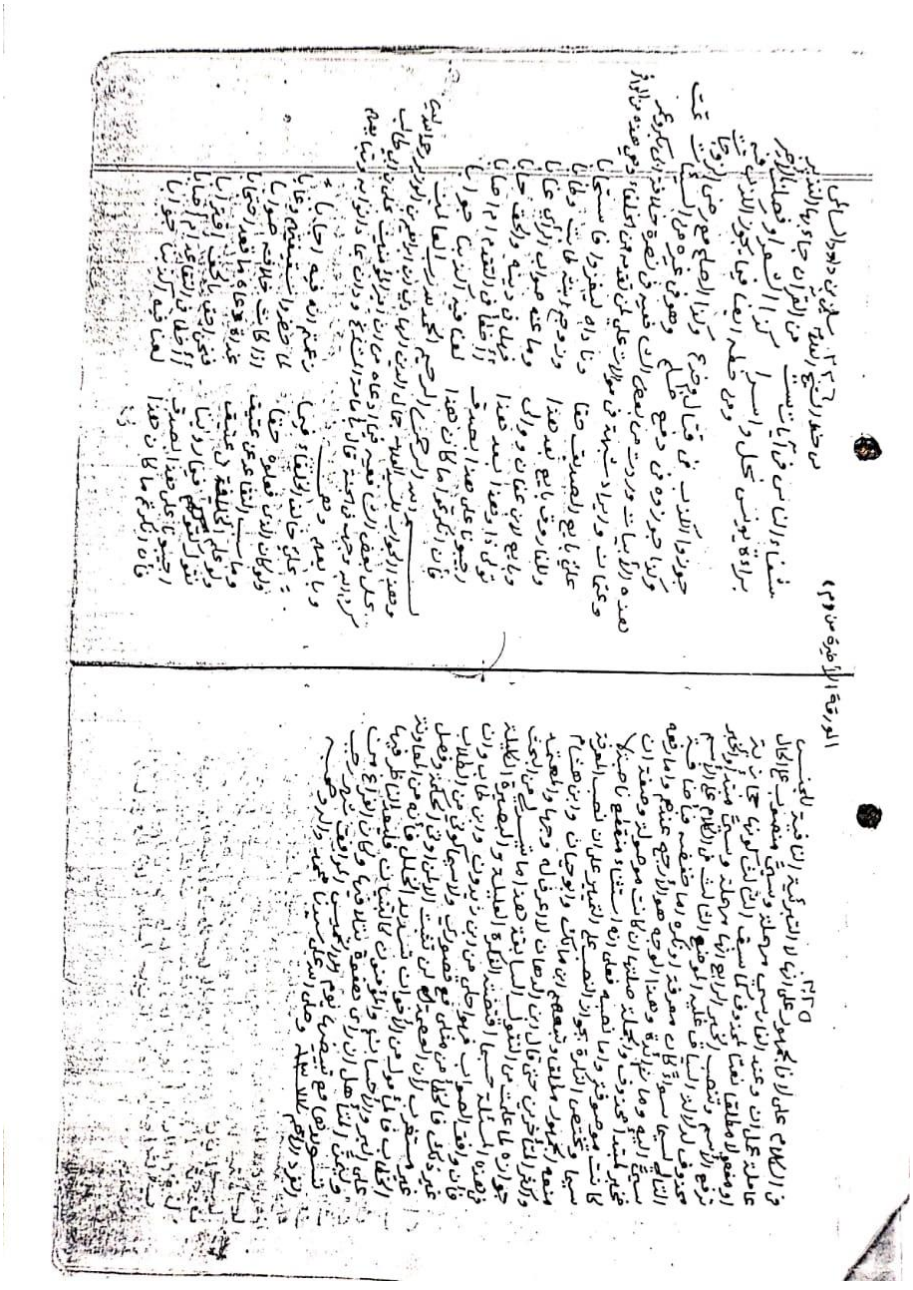

المبحث الثالث: نصُّ الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم، وبعد:

فإنّه ورد كتاب كريم ممن منحه الله الخلق العظيم، اشتمل على ما ينبني من كمال المودة والوفاء بشرائط الموافاة والصحبة، من السيد الجليل سلالة الشجرة النبوية والمضغة الطاهرة الزكية، العالمِ العَلَّامَةِ صفيّ الإسلام والدين، ونخبة أهل البيت المطهرين، الشريف أحمد بن قاسم الخمَّاشيّ[8]، لا زال من الله في مدد وإمداد إلى يوم التناد، بما تقرُّ به عينُه وتُفدَى به روحُه، من المعارف الإلهية والمقامات السَّنِيَّة، وارثًا لجدِّه خير البرّية، ونَظَمَني بحبهم في سِلْكِهم -والمرءُ مع مَنْ أحبّ، وحيثُ أمرني وأمرُه مُطاع- أن أراجع له في بحث (**لاسِيَّما**)، وأستوفي الكلام عليها من جميع الأطراف، فنقلتُ ما كنتُ نقلتُه[9] سابقًا وظَفِرتُ به لاحقًا، حسبَ جُهْدي، ومَدِّي وجَزْري، فأقول وبالله التوفيق:

قال ابن هشام رحمَهُ اللهُ تعالى، ونفعنا بعلومه / آمين، في مغني اللبيب في حرف السين[10]: "(سِيَّ) من لاسِيَّما، اسم بمنزلة (مِثْل) وزنًا ومعنى، وعينُه في الأصل واوٌ، وتثنيته[11] (سِيّان)، ويستغني حينئذٍ عن الإضافة، كما استغنت عنها (مِثْل) في قوله:

..... // والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلان[12]

واستغنوا بتثنيته عن تثنية (سَوَاء)[13]، فلم يقولوا (سَوَاءان)[14]، إلَّا شاذًا، كقوله:

فيا رَبُّ إنْ لم تقسمْ الحبَّ بيننا // سواءين[15] فاجعلني على حبّها جَلْدَا[16]

وتشديدُ يائه ودخول (لا) عليه، ودخول الواو على (لا) واجبٌ، قال ثعلب[17]: " من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

..... // ولاسِيَّما يومٍ بدَارةِ جُلْجُلِ[18]

فهو مخطئٌ ". انتهى.

وذكر غيرُه أنه قد يخفف، وقد تحذف الواو[19]، كقوله:

فِهْ بالعقود وبالأيمان لاسِيَما عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ[20]

وهو[21] عند الفارسِيّ[22] نصبٌ على الحال[23]، فإذا قال: (قاموا لاسِيَّما زيد)[24]، فالناصب (قام)، ولو كان كما ذكرَ لامتنعَ دخول (الواو)، ولوجبَ تكرارُ (لا) كما تقول: (رأيت زيدًا لا مِثْلَ عمروٍ ولا مِثْلَ خالدٍ)، وعند غيره هو اسم (لا) التبرئة[25].

ويجوز في الاسم الذي بعد (ما)[26] الرفع والجر مطلقًا[27] والنصب أيضًا إذا كان نكرة، وقد رُوي بهن (ولاسِيَّما يومٌ)[28].

فالجر أرجحهما وهو على الإضافة، و(ما) زائدة بينهما، مثل (ما)[29] في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: 28]، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: (ولا مِثْلِ الذي هو يومٌ)، أو (ولا مِثْلَ شيءٍ هو يومٌ)[30]، ويضعِّفُه في نحو: (ولاسِيَّما زيدٌ) حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل، وعلى الوجهين فتحة (سِيَّ) إعراب؛ لأنه مضاف، والنصب على التمييز، كما يقع[31] التمييز بعد (مِثْل) نحو[32] قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: 109]، و(ما) كافة عن الإضافة، والفتحة بناءٌ، مثلُها في (لا رجلَ)، وأما انتصاب المعرفة نحو (ولاسِيَّما زيدًا) فمنعه الجمهور، قال ابن الدهان[33]: "ولا أعرف له وجهًا"، ووجَّهه بعضهم بأن (ما) كافة، و(لاسِيَّما) نُزِّلَتْ منزلة (إلَّا) في الاستثناء، ورُدَّ بأن المستثنى /3ظ/ مُخرَج، وما بعدها داخل من باب الأولى[34]، وأجيب بأنه مُخرَج مِمَّا أفهمه الكلام السابق من مساواته لِمَا قبلها، وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعًا ". انتهى[35].

قال في فتح الرباني شرح قطر المعاني، للإمام العَلَّامَة خاتمة المحققين، جَدّي الشيخ العارف بالله والدالّ عليه، عبد الخالق بن علي المِزْجاجيّ[36]، رحمَهُ اللهُ تعالى[37] ونفعنا بعلومه آمين: "وأما (لاسِيَّما) فليس من كلمَات الاستثناء[38] حقيقة؛ ولهذا لم يذكرها هذا المصنف[39]؛ بل المذكور بعده مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِه بالحكم المتقدم". انتهى.

قال ابن مالك[40]، رَحِمَهُ اللهُ تعالى ونفعنا بعلومه/ آمين: "والمذكور بعد (لاسِيَّما) مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِه بالحكم، لا استثناء[41]، وهذا القول الصحيح؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم لاسِيَّما زيد، كان (زيدٌ) جائيًا". انتهى.

قال في فتح الجواد على متن الإرشاد[42]: "لاسِيَّما، بالتشديد والتخفيف، وهي لِأَوْلويَّة ما بعدها بالحكم مِمَّا قبلها، مُستثنَى بها، ويجوز جرُّ ما بعدها، وقسيماه، أي: الرفع والنصب[43]، والنصبُ أفصحُ[44]؛ لتقدم (لا) عليها. بل قال بعض المحققين[45] إنّ حذفَها لحنٌ، و(السِيّ: المِثْل)، و(ما) موصولة، أو زائدة"[46]. انتهى.

قال شيخنا الإمام العَلَّامَة وجيه الإسلام عبد الرحمن بن محمد الشَّرَفي[47]، أمتعنا الله بحياته، ونفعنا والمسلمين بصالح دعواته، ما لفظُه: "لاسِيَّما تستعمل على وجهين: على جهة المبالغة، وعلى جهة الاشتراط. فمن الأول: أَكرِمْ العلماءَ لاسِيَّما من كان من ذرِّية النبيّ صلى الله عليه وسلَّم، ومن الثاني: اِقطعْ يدَ السارق لاسِيَّما إن كان من الحِرْز. فليس على سبيل المبالغة /3و/ لكلِّ سارق؛ بل كان مشروطًا بأخذه من الحِرْز، بخلاف الأول فتأمل". انتهى من خط يده الشريفة المباركة.

قال الشلبيُّ[48]: "لفظُ (لاسِيَّما): (لا) لنفي الجنس، و(سِيَّ) مثل (مِثْل) وزنًا ومعنى[49]، اسمُها عند الجمهور أصله (سِوْيٌ) و(سِيْوٌ). والواقع بعدها إذا كان مُعرَّفًا أو مجرورًا مضافٌ إليه، و(ما) زائدة أو بدل من (ما)، وهي نكرة غير موصوفة، أي: لا كذا وكذا. أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة إن جعلت (ما) موصولة، أو صفة إن جعلت (ما) موصوفة، والجرُّ أولى من هذا الوجه؛ لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة. صرح به الرَّضي[50] رَحِمَهُ اللهُ تعالى ونفعنا بعلومه/ آمين.

على أنّه لا يقدح في استطراد لزم إطلاق (ما) على ذوات من يعقل، وهم يأبونه على الوجهين. فحركةُ (سِيَّ) إعراب؛ لأنّه مضاف أو منصوب، على تقدير: أعني. أو على التمييز؛ إن كان نكرة، لأن (ما) بتقدير التنوين، وهي كافة عن الإضافة، والفتحة بنائية مثلها في (لا رجلَ)، وعلى التقادير كلِّها

خبرُ (لا) محذوفٌ، إلَّا عند الأخفش[51]، فعنده (ما) خبر (لا)، ويلزمه قطعُ (سِيّ) عن الإضافة من غير عوض". انتهى.

قال الشنشوري في شرح الرحبية[52] عند قوله (ولاسِيَّما): "وقد نحاهُ الشافعيُّ لاسِيَّما".

قال ابن الهمام[53]، رَحِمَهُ اللهُ تعالى، ونفعنا بعلومه/ آمين: "من أدوات الاستثناء[54] عند بعضهم، والصحيح أنه ليست منها؛ بل هي مضادة للاستثناء، فإنَّ الذي بعدها داخلٌ فيما دخل فيه قبلها، وشهودٌ بأنَّه أحقُّ بذلك من غيره". انتهى.

قال في المساعد، شرح تسهيل الفوائد[55]: "ومنهم من نظر إلى مخالفته بالأوْلوِيَّة، وعَدِّها /4 ظ/ من أدوات الاستثناء، وهم الكوفيون[56] وجماعة من البصريين، منهم الزجاج[57]، وأبو عليّ، ورُدَّ قولهم بدخول (الواو) فتقول: (ولاسِيَّما)، وبعدم وقوع (لا) موقعها؛ فإن جُرَّ ما بعدها فبالإضافة، و(ما) زائدة، فإذا قلت: (قام القوم لاسِيَّما زيدٌ)، فـ (لا) عاملة في (سِيَّ) اسمًا لها، و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وهو مطرد في هذا كما اطردت زيادة (ما) بعد (إذا)، ولم تتعرف (سِيّ)؛ لأنها بمعنى (مِثْل)، والخبر محذوف، والأصل (لا مِثْلَ قيامِ زيدٍ قيامٌ لهم)، ويجوز حذف (ما) تقول: (لا سِيَّ زيدٌ)، نصَّ على ذلك سيبويه[58]. وقد قيل: إن (لا) زائدة، وهو غريب. وإن رفع فخبرُ مبتدأ محذوف، و(ما) بمعنى (الذي)، فإذا قلت: (لاسِيَّما زيدٌ)، برفع (زيد) فـ(زيدٌ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (ما)، إن كانت موصولة، والتقدير: (ولا سِيَّ الذي هو زيدٌ)، ويجوز كما قال ابن خروف[59]، كون (ما) نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير (لا سِيَّ شخصٌ)، أو (سِيَّ هو زيدٌ). وما ذكره المصنف من الجر والرفع، يجوز مع المعرفة والنكرة، وتزيد النكرة بجواز النصب، ويروى قول امرئ القيس:

أَلَا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ ولاسِيَّما يومٍ بدارة جُلجُلِ[60]

بالأوجه الثلاثة، والنصب على التمييز لـ (ما)، وهي نكرة تامّة كافّة، فكأنّه قال: (ولا مِثْلَ شيءٍ)، وفسره بالنكرة، وقد توصل بظرف نحو (يعجبني الاعتكافُ لاسِيَّما عند الكعبة)، وقال الشاعر:

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسِيَّما لدى شهادةِ مَنْ في خيره يتقلَّبُ[61]

أو جملة فعليّة / 4و / نحو (يعجبني كلامُك لاسِيَّما تَعِظُ)، وقال الشاعر:

فَوالِنا تُسَرُّ بالخير لاسِيَّما بِنَيْلِكَ عندَ الإلهِ الرضَى[62]

وقد يقال (لاسِيْما) بالتخفيف، حكاة الأخفش وغيره، ومن التخفيف قوله:

فِهْ بالعهود وبالأيمان لاسِيَما عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُربِ.

ونص الأخفش على جواز الخفض والرفع مع التخفيف، و(لاسِوَاما)، فتقول: (قام القومُ لاسِوَاما زيدٌ) بالرفع، وكلامه يقتضي جواز الرفع والجر بعدها، كما في (لاسِيَّما).

وحكى ابن الأعرابي[63] أنّ العرب تعامل (لا مِثْلَ) معاملة (لاسِيَّما) في المعنى، ورفعِ ما بعدها وجره". انتهى كلام شرح التسهيل، مع مزجه بشيء من المتن والاختصار على المقصود".

والعبارة بسيطة بخط بعض العلماء، رحمهم الله تعالى، قال السيد العَلَّامَة الخالص، زُبْدُة المحققين، محمد بن عنقاء الحَسَنيّ[64]، رَحِمَهُ اللهُ تعالى، ونفعنا بعلومه/ آمين، في (تشنيفُ السمع لشرح التثنية والجمع):

"فائدة مهمة: (لاسِيَّما)، ويقال فيها (ناسيَّما) بإبدال اللام نونًا، و(لاتِيَّما) بإبدال السين تاءً فوقية"، وقلَّ من أشبع الكلام عليها؛ مع أنه مهم لكثرة دورها.

وقد عدَّها الأخفش، وأبو حاتم السجستاني[65]، وأبو جعفر النحاس[66]، والزمخشري[67]، وكثيرون، من أدوات الاستثناء؛ حيث رأوا ما بعدها مخالفًا لِمَا قبلها بالأَوْلويَّة[68].

والأصحُّ أنَّها ليست من أدوات الاستثناء خلافًا لهم، وإنّما ذكرها سيبويه رَحِمَهُ اللهُ تعالى، في باب (لا) التبرئة[69]، /5ظ/ وأنّها لا تفيد أنّ ما بعدها مسكوت عنه، خلافًا لخطاب بن يوسف الماردي[70]؛ بل هي مُنَبِّهَةٌ على أنّ ما بعدها أولى بحكم ما قبلها؛ ولهذا قال أهل اللغة فيها معنى التعظيم.

و(الواو) قيل للحال، ويجوز حذفها على الأصح؛ لوجود الضمير الرابط بصاحب الحال في التقدير، وأمّا تأخيرها كما يقع في كلام الأئمة، يقولون: لاسِيَّما والأمرُ كذا، قال أبو حيان: " هو تركيبٌ غير عربي"[71].

و(لا) تبرئة تنصب الاسم وترفع الخبر، قال أبو حيان: "وحذفها إنّما يوجد في كلام الأدباء المولَّدين لا في كلام من يُحتَجّ به"[72].

و(سِيَّ) كـ (مِثْل) وزنًا ومعنى وماهيةً، اسمُ (لا) مبنيٌّ معها على الفتح؛ إن كانت (ما) كافّة[73]، أو خبرٌ لـ (لا)، وإلَّا فمُعرَبٌ مضاف، ويجوز كونه مبنيًا على إضافته إلى (ما)؛ لأنه مُبهمٌ كـ (مِثْل) و(غير) و(دون)، وقد أضيف إلى مبني؛ فيبنى لذلك جوازًا على الفتح، وأصله (سِوْيٌ) بكسر فسكون؛ لأنه من المساواة. فهو أجوف واويٌ، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء. ويجوز خلافًا لابن عصفور تخفيفها[74]. حكاه الأخفش، وابن الأعرابي، والنحاس، وابن جني[75]. فالمحذوفُ لامُها عند ابن جني، وعينُها عند أبي حيان[76].

والأَوْلى التفصيلُ: فإن سُكِّنَتْ الياءُ فلامُها المحذوفة؛ لأنّ السكونَ حقُّ العين. وإن فُتِحَتْ فعينُها؛ لأنّ الفتحَ حقُّ اللام.

ونصَّ الأخفش، وتبعوه: أنّ التخفيف والتثقيل سِيَّان، وهو الصحيح، وخبرُ (لا) ضميرٌ عائدٌ لصاحب الحال، محذوفٌ لدلالة المعنى عليه، كما هو الغالب في خبرها إذا عُلِم، بلْ تميم وطيّئ توجب حذفَه[77].

وقال /5و/ الأخفش: " (ما) اسمٌ موصول، خبرُ (لا)، وقضيته جواز قطع (سِيّ) عن الإضافة، وهو قبيح، بل باطلٌ؛ لأنّها تلازم الإضافة، ما لم تُكَفَّ بعِوَضٍ أو تُثَنَّ، وجوازُ كونِ خبرَ (لا) معرفةً الجماعةُ يأبونه"[78].

وقال الفارسِيّ: "(لا) مهملة، و(سِيّ) منصوب على الحال، أي: قاموا غيرَ مُمَاثِلِي زيدٍ. وقضيته أن (لا) اسم بمعنى (غير) ظهرَ إعرابُه فيما بعده، كما يراه الكوفي ومن تبعَهُ، وأن (الواو) زائدة. ويجوز على رأيه إهمال (لا) كون (سِيّ) مفعولًا مطلقًا، نعتًا لمحذوف. أي: قاموا قيامًا مِثْلَ ما زيدٍ؛ لكن يجب طرحه عند وجود (الواو)؛ لكونها لا تتعرض بين المصدر وعامله[79]؛ بل الجمهور على إنكار زيادتها مطلقًا، ويجوز كون (لا) حجازيةً، ترفع الاسم وتنصب الخبر، و(سِيّ) اسمُها مرفوعٌ بها؛ إلَّا أنه بُني على الفتح لِمَا مرَّ، من كونه مبهمًا مضافًا لمبنيّ، وخبرُها على ما تقدَّم، وحُذِفَ لفهمه كما هو الغالب في

خبرها، ولا يُشْكِلُ عملُها في (سِيّ)؛ مع أنّها لا تعمل في النكرة؛ لأنّ (سِيّ) من الأسماء المتوغلة في الإبهام، التي لا تستفيد بالإضافة للمعرفة سوى التخصيص، لا التعريف ". فافهَمْ".

ويجوز كون (لا) مهملة، و(سِيّ) مبتدأ، لكن بُني على الفتح لِما تقدم، وحُذِفَ خبرُه لدلالة السياق، وتاليها إنْ كان معرفة كـ (قام القومُ ولاسِيَّما زيدٌ)، فخفضُه بإضافة (سِيّ) إليه، وهو الأرجح عندهم، و(ما) عندهم زائدة، مثلُها في ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: 28]، أي: ولا مِثْلَ زيدٍ. ويجوز حذف (ما) حينئذٍ؛ إذْ لا حاجة إليها، خلافًا للخضراوي[80]؛ زعمَها زائدة لازمة، ونسبَهُ لسيبويه. قال أبو حيان: "وهو وهمٌ منه؛ /6ظ/ فإنّ سيبويه قد نصَّ على جواز حذفها". انتهى[81].

ورفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، و(ما) معرفة ناقصة، أي موصولة. ونقصانُها احتياجُها إلى الصلة، أي: ولا مِثْلَ الذي هو زيدٌ في قيامهم. ونصبُه على الاستثناء المنقطع عند أكثر من زعم أنّها أداة[82] استثناء، فهي الناصبة له؛ لتضمُّنها معنى (لا)، أو على الاختصاص عند قوم، فناصبُه فعلٌ محذوف وجوبًا، أي/ أخصُّ زيدًا. و(ما) لازمة؛ لكونها عوضًا عن المضاف إليه، ويجوز نصبه مفعولًا به لـ (سِيّ)، بتأويله باسم الفاعل. وفاعلُه محذوفٌ عند البصريّ، ومستترٌ فيه عند الكوفيّ، ومَنوِيٌّ[83] بعينه[84] عند أبي قاسم ابن الأبرش[85]، و(ما) كافّة. أي: ولا مساويًا زيدًا لهم في القيام. وهذا أقرب مِمَّا ذكروه في الوجهين وما وافق. فتأمَّل.

وإن كان تاليها نكرة تَجْرِ فيه هذه الأوجه، إلَّا أنّها تزيد النكرة بجواز النصب على التمييز لـ(ما)، وهي نكرة تامة بمعنى (شيء)، كأنّه قال: ولا مِثْلَ شيءٍ، ثم فسر (الشيء) بالتمييز".

هذا ملخص بعض ما أورده ابن عنقاء من بحثه البسيط في (لاسِيَّما)، وإيراده للمذاهب الجَمَّة، والاستطرادات المناسبة للبحث، لا يليق استيفاؤها في هذه النُّبذة، ومن أراد ذلك فليراجعه، فإنَه أشفى العليلَ وأروى الغليلَ في هذه المسألة، فجزاه الله خيرًا[86].

فتحصَّل وتلخَّص لنا من هذه النُّقولات، أنّ الكلام على هذا المبحث ينحصر في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: في الكلام على ماهية /و/ (ولاسِيَّما)، ففيها مذاهب:

- الأول: (ولا سِيَّما)، بالواو واللام والميم.

- الثاني: (لاسِيَّما)، بحذف الواو.
- الثالث: (لاسِيَّ)، بحذف الواو والميم.
- الخامس: (لاسِوْما)، بإبدال الياء واوًا.
- السادس: (ناسِيَّما)، بإبدال اللام نونًا[87].
- السابع: (لاتِيَّما)، بإبدال السين تاءً فوقية[88].

الموضع الثاني: في الكلام على (لا).

- فالجمهور على أنها (لا) التبرئة[89]، النافية للجنس، عاملة عمل (إنَّ).
- وعند الفارسِيّ مهملة، و(سِيّ) منصوب على الحال، أو مفعول مطلق نعتًا لمحذوف كما سبق.
- والثالث كونها حجازية، ترفع الاسم وتنصب الخبر.
- الرابع أنها مهملة، و(سِيّ) مبتدأ، والخبر محذوف؛ لدلالة السياق عليه.

الموضع الثالث: في الكلام على الاسم التالي لـ (لاسِيَّما)، سواء كان معرفة أو نكرة.

- أمَّا خفضُه: فبإضافة (سِيّ) إليه، و(ما) زائدة، وهذ الوجه هو الأرجح عندهم.
- وأمَّا رفعُه: فخبر لمبتدأ محذوف، والجملةُ صلتُها إن كانت موصولةً، وَصِفَةٌ إن كانت موصوفةً.
- وأمَّا نصبُه: فعلى أنّه استثناء منقطع، ناصبه (لاسِيَّما)[90]، وتختص النكرة بجواز النصب على التمييز، على أن نصب المعرفة منعه الجمهور مطلقًا، وتبعهم ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وأكثر المتأخرين؛ حتى قال ابن الدهان: " لا أعرف له وجهًا "، والمعتمد جوازه؛ لِمَا علمت من النقول السابقة.

هذا ما تيسر لي من البَحْث في /7ظ/، هذه المسألة، حسبما اقتضت الفكرةُ العليلة، والبصيرةُ الكليلة؛ فإنْ وافقَ الصوابَ فهو أحلى من ابن زيدون[91]، وابن طاب[92]، وإنْ غير ذلك فالخطأُ من

مثلي مع قصوري - ولاسِيَّما كوني من الطلاب - غيرُ مُستَغرب؛ لأنَّ العِصمة لن تثبت إلَّا لمن أوتي الحكمة وفصل الخطاب.

فالمأمول من الإخوان تسديدُ الخلل؛ فإنّه من المعاونة على البر والإحسان، والمؤمنون كالبنيان؛ فليَعْذُر[93] الناظرُ فيها، وليَمُنَّ المُتأهِّلُ إنْ رأى هفوةً بتلافيها.

وكان الفراغ من تسويدها مع تبييضها، يوم السبت الثبت، لعلَّه سابعُ يوم مضى من شهر الحجة الحرام، سنة (1248هـ)، والحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللَّهُمَّ على سيدنا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

انتهى كلامُ المؤلِّف، رضي اللهُ عنه، وأبقاهُ - ونفعَنا بعلومه - وسَلفَهُ وخَلَفَهُ ومُحبّيه، اللَّهُمَّ آمين، آمين.

وكان الفراغ من زَبْرِها نهارَ الأحد، لعلَّه ثلاثة وعشرون[94] يومًا، مضت من شهر رجب الأصمّ، الواقع سنة (1256) من الهجرة النبوية، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر في ترجمته: الغُزِّي، عطيَّةُ الله المجيد، حَثْوةُ المزيد، الورقة:1/89،88 .الحضرمي، جامعة الأشاعر: 140، 155، 159 (لم نأخذ بما ذهب إليه عبد الرحمن الحضرمي في تاريخ وفاته، لما بينه وبين المترجمين الآخرين من اختلاف وعدم توثيق؛ إذ ذهب إلى أنه توفي سنة 1304هـ، وفي ذلك مخالفة ولاسيما للحسن بن أحمد عاكش، الذي ترجم للشيخ إبراهيم في كتابين له، وكان من جملة أصحابه). بعكر، كواكب يمنية في سماء الإسلام: 572، 575. ابن عاكش، حدائق الزهر: 244. ابن عاكش، عقود الدُّرَر: 208. زبارة، نَيْلُ الوَطَر: 1/ 37. الأكوع، هِجَرُ العلم ومعاقلُه: 4/ 2038.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 286، قوله: "وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب (ولاسِيَّما زيدٌ)، فزعم أنه مثل قولك (ولا مِثْلَ زيدٌ)، و(ما) لغو، وقال (ولاسِيَّما زيدٌ)، كقولهم (دَعْ ما زيدٌ) وكقوله تعالى (مثلًا ما بعوضة)، فـ (سِيَّ) في هذا الموضع بمنزلة (مِثْل)، فمن ثَمَّ عملت فيه (لا) كما تعمل (رُبَّ) في (مِثْل)، وذلك قولك (رُبَّ مِثْلِ زيدٍ)".

(3) ينظر في ذلك: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 237. كذلك ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 724. الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب: 2/ 134. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 3/ 1549. ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 186. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 166. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1/ 529.

الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 172/1. الغلاييني، جامع الدروس العربية: 3/ 146. حسن، النحو الوافي: 1/ 402.

(4) ينظر في ذلك: الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب: 2/ 134. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 724. ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 237. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 166/1. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 529/1. الصَّبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 247/2. حسن، النحو الوافي: 402/1.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: 187/1.

(6) ينظر: الفارسي، المسائل البغداديات: 318.

(7) هو الشيخ العلامة، شيخ القراء، إسماعيل بن محمد بن إبراهيم بازي، الحنفي، المولود في مدينة زَبِيْد، في سنة 1200هـ، ترك عددًا من المؤلفات النافعة، منها ما هو في علم التجويد، كرسالة (الفوائد المهمة الجامعة لمعرفة الحروف والحركات النافعة)، ومنها ما هو في علم الرسم والخط، وغير ذلك. ترجم له عددٌ من العلماء، منهم الشيخ محمد عبد الجليل الغُزِّي في كتابه (عطيَّةُ الله المجيد وحَثْوةُ المزيد لتراجم رجال القرن الرابع عشر من علماء اليمن وزَبِيْد)، الورقة 109 الجزء الأول، وكذلك العلامة من ناصر فقير، أحدّ طلاب الشيخ نفسه، الذي قال فيه: "كان شيخنا من أكابر العلماء المحققين والجهابذة المدققين، له اليد الطولى في جميع العلوم، حائزًا منطوقها والمفهوم، لا يمتري في فضله اثنان، ولا يجحد شأوه إنسان"، توفي ظهر الخميس: 6/ رمضان/ 1278هـ.

(8) لم أجد له ترجمة وافيه فيما حظيت به من تراجم علماء زَبِيْد ما عدا ما جاء عند أحمد بن أحمد النَّعِيمي الحَسَني (ت.1257هـ)، النعيمي ، حوليات النعيمي التهامية: 88، ذكره ضمن شخصيات وأحداث سنة 1243هـ.

(9) في (م) نقلت محذوفة.

(10) ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 186، وينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 286.

(11) في (م) تثنية

(12) البيت لحسان بن ثابت الأنصاريّ، شاعر الرسول صلى الله عليه وسلّم (ت.140هـ)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: 435/1 وتمامه: مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها // والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلان. ينظر ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 180.

(13) في النسختين (سوى)

(14) في النسختين (سوان)

(15) في (س): (سواين)

(16) ينسب هذا البيت لقيس بن معاذ ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 455/5.

(17) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد مولى بن شيبان، عالم باللغة والنحو له كتب من أهمها: المجالس، المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن (ت.291هـ) ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 138/1، 151. السيوطي، بغية الوعاة: 1/ 172، 174. كحالة، معجم المؤلفين: 323/1.

(18) البيت لامرئ القيس، وتمامه: ألَا رُبّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ // ولاسِيَّما يومٍ بدَارةِ جُلْجُلِ ينظر: امرؤ القيس، ديوانه: 17.

(19) التبريزي، شرح القصائد العشر: 12، فيها تفصيل وافٍ للأوجه المحتملة لما بعد (لاسِيَّما)، وذكر للغات الواردة في (ولاسِيَّما).

(20) في النسختين (يحذف) بالياء، وعند ابن هشام، في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحذف) بالتاء.

(21) في النسختين: (فِ) من غير هاء السكت، والبيت مجهول القائل، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 180، وهو في عدد من المصادر التي عدنا إليها يرسم بهاء مرة وبدونها مرة أخرى.

(22) في النسختين (وهو)، وعند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (وهي). وأرى أن ما جاء في النسختين أصح؛ ولاسِيَّما أن السياق يناسبه التذكير كقوله "وتشديد بأنه، ودخول (لا) عليه..."، فالتذكير في (لاسِيَّما) مصرح به في النص لذلك أعرضنا صفحًا عمَّا هو في المغني.

(23) هو أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفسوي الفارسي، عاش في بغداد وظل مُتبِعًا مذهب البصريين في النحو (ت.377هـ)، له عدد من الكتب في اللغة والنحو، وشهرته في النحو أكثر من كتبه: الإيضاح في النحو، التكملة في الصرف، الحجة في علل القراءات السبع، المقصور والمدود، العلل المائة. ينظر: ابن النديم، الفهرست: 88. ذكر لي عبدالكريم مدلج نقلًا عن حاتم الضامن أنه تمّ تصحيح نسبة هذا الكتاب فهو للنديم نفسه، وليس لابنه، وكذا جاءت نسبته في طبعة طهران بتحقيق رضا تجدد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، سنة 1972م /1391هـ. وينظر: الحمويّ، معجم الأدباء: 9/3. الحديثي، المدارس النحوية: 282.

(24) ما ذكر في المصادر هو النصب على التمييز وليس على الحال، ولا أدري من أين له ذلك يقول الفارسي في التذكرة: "النصب عندي ليس بالسهل، ووجهه على هذا أي على التمييز ". ينظر: القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء: 112.

(25) في الأصل (زيد) والصحيح المتفق والسياق (زيدًا)، ولعلَّ ذلك سهو من الناسخ ولاسِيَّما أن العلماء قد ذكروا أن الاسم إذا كان معرفة جاز فيه وجهان هما: الرفع والجر، ولا يجوز النصب لأن التمييز لا يكون معرفة. ويبقى النصب كما ذكر المؤلف بالفعل (قام)، وليس على التمييز بعد (لاسِيَّما).

(26) في (م) (التبرئية).

(27) كذا في النسختين، وعند ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (بعدها).

(28) كذا في النسختين، و عند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تقديم للجر على الرفع.

(29) يشير بذلك إلى قول امرئ القيس المذكور في النص.

(30) كذا في النسختين، وعند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (و-ما- زائدة بينهما مثل في).

(31) كذا في النسختين، وعند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (أو لا مثل شيء) بحذف الواو قبل (مثل).

(32) في (م): (يبقى)، وهو وهم واضح.

(33) كذا في النسختين، وعند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (في نحو) بزيادة (في).

(34) هو سعيد بن المبارك عالم لغوي وأديب بغدادي ألف في التفسير والنحو والأدب (ت.569هـ)، من كتبه: الغرة في النحو والصرف، وهي شرح اللمع لابن جني، والشامل في شرح الإيضاح تفسير القرآن الكريم، كتاب الأضداد، العقود في المقصور والمدود، ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 47/2 -51. كحالة، معجم المؤلفين: 868/1.

(35) كذا في النسختين، وعند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (من باب أولى).

(36) في النسختين خطأ نحوي وخطأ في الرسم، جاء فيهما (فيكون الاستثنى منقطع)، فيها (فيكون)، وعند ابن هشام في مطبوع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (يكون) من غير فاء.

(37) المتوفى سنة (1202هـ) ينظر: الحضرمي، جامعة الأشاعر: 140.

(38) في (م) (رحمة الله).

(39) في (س) (الاستثنى)، وهو خطأ في الرسم.

(40) يعني بذلك أن بن هشام لم يذكر (ولاسِيَّما) في باب الاستثناء، على غرار ما فعل غيره كالرضي الأستربادي في شرحه على الكافية في النحو، الذي وإن لم يرها استثناء حقيقة - إلَّا أنه بحثها مع الاستثناء. ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو: 1/ 248. ولم يكن الرضي وحده في ذلك؛ بل ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة منهم الأخفش، وأبو حاتم، والنحاس، وأعرض عن ذكرها في باب الاستثناء آخرون منهم: سيبويه، والمبرِّد، وأبو حيان. ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة: 298. وينظر: السيوطي، همع الهوامع: 291/2، حيث ذكر السيوطي أن الكوفيين ومعم جماعة من البصريين كالأخفش، وأبي حاتم، والفارسي، والنحاس، وابن مضاء، قد عدوا (لاسِيَّما) من أدوات الاستثناء؛ علمًا أن السيوطي نفسه لا يرى ذلك.

(41) ينظر نص ابن مالك عند: السلسيلي، شفاء العليل: 2/ 517. وابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك ولد في الأندلس، ثم انتقل إلى بلاد الشام والمشرق، (ت.672هـ)، له العديد من المؤلفات، وفي فنونٍ شتى، منها: إكمال الأعلام بمثلث الكلام، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، مختصر للشاطبية في القراءات، سمّاه (حرز المعاني في اختصار حرز الأماني)، وعدد من المتون العلمية من أشهرها: الخلاصة الألفية في النحو، المشهورة بألفية بن مالك، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 180/2. السيوطي، بغية الوعاة: 130/1. الحديثي، المدراس النحوية: 440.

(42) في النسختين (لا استثناء)، والنص المطبوع عند السلسيلي في شفاء العليل (لا مستثنى).

(43) هو فتح الجواد بشرح الإرشاد للإمام ابن حجر الهيتمي (ت.974هـ) من أهم كتب الفقه عند الشافعية، وهو عبارة عن تلخيص لكتابه (الإمداد بشرح الإرشاد) الذي شرح فيه كتاب الإرشاد لابن المقرئ (ت.837هـ)، الذي هو مختصر لكتاب الحاوي الصغير لعبد الغفار القزويني (ت.665هـ)/، ابن حجر ، فتح الجواد: 1/ 230.

(44) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة: 298؛ إذ نقل ما يخالف هذا القول "قال بن دُرَيْود في كتابه: إنّ في قولك (لاسِيَّما) لغتين: التثقيل والتخفيف، فمن خفَّف خفض بها، ومن ثقَّل رفع. وهو غلط؛ لأنها اسم مضاف في كلتا الحالتين، وإنَّما علة الخفض زيادة (ما)، وعلة الرفع كون (ما) بمعنى (الذي)، وقد صرح الأخفش في كتابه بإجازة الرفع والخفض في التثقيل من دون تفضيل، وهو الذي لا يجوز غيره في القياس".

(45) في (م) كلمة (النصب) الثانية، ساقطة.

(46) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة: 298: "ولا يحوز حذف (لا) من (ولاسِيَّما)، وقد أولعت به العامة، ولا يوجد ذلك في شعر فصيح ألبتة، وإنّما يقول به المحدثون من الكتاب والشعراء وهو لحن".

(47) يرى سيبويه أنّ (ما) زائدة لازمة، وليست اسمًا موصولًا "ومن ذلك -أي في لزوم (ما) الزائدة في التوكيد- (ولاسِيَّما)، فرُبَّ توكيدٍ لازمٍ حتى يصير كأنّه من الكلمة". وهي وإن كانت زائدة إلَّا أنه لا يجوز حذفها خلافًا لما ذكر السلسيلي، والسيوطي، من أنَّ سيبويه نص على جواز حذفها. ينظر: سيبويه، الكتاب: 171/2، 286. وينظر: السلسيلي، شفاء العليل: 518/2، "ولا يجوز حذف (ما) نص عليه سيبويه"، والسيوطي، همع الهوامع: 292/3. وإلى عدم جواز حذفها؛ وإن كانت زائدة، ذهب بن هشام الخضراوي، كما ذكر سيبويه في معرض رده على من يرون ذلك محتجين بما نص عليه سيبويه حسب زعمهم.

(48) هو العلامة الحافظ عبد الرحمن بن محمد الشرفي، الحَسَنِي، الزَّبيدي، المولود في زَبيد سنة (1177هـ)، برع في جميع الفنون من النحو والصرف والقراءات وغيرها، حتى صار مفتيًا في زبيد، وهو أحد شيوخ الشيخ إبراهيم المزجاجي، (ت.1251هـ)، ينظر في ترجمته: ابن عاكش، حدائق الزهر: 100. ابن عاكش، عقود الدرر: 411. زبارة، نيل الوطر: 37/2.

(49) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن محمود السعودي المصري، المعروف بالشلبي، فقيه نحوي (ت.1021هـ)، من مؤلفاته: تجريد الفوائد السُّنّيّة على شرح المقدمة الأزهرية، الدرر الفرائد على شرح الأجرومية للشيخ خالد ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 1218/1، 1224، 1797، 1729. كحالة، معجم المؤلفين: 250/1.

(50) (سِيّ) وزنها فِعْل، وأصلها (سِوْي) أُعِلَّت كإعلال طَيّ ولَيّ، فهي كـ(مِثْل) وزنًا ومعنى، واختلف العلماء في الحرف المحذوف منها عند تخفيفها، فذهب بعضهم إلى أَنَّه اللام، وذهب بعضهم إلى أَنَّه العين، واختار الأول ابن جني، وذهب إلى أَنَّ اللام أُلْقِيَتْ حركتها على العين بعد حذفها، واحتجَّ بأَنَّ هذا ما يقتضيه القياس، فالحذفُ إعلالٌ، والإعلالُ في اللام شائعٌ كثير بخلافه في العين. واختار الثاني أبو حيان واحتجَّ بأَنَّه وقوفٌ مع ظاهر اللفظ، وبأَنَّ العين

ساكنة واللام متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن، فكانت العين أولى بالحذف لضعفها، ولأنَّه لو كانت الثانية هي المحذوفة لوجب ردُّ الأولى إلى أصلها وهو الواو؛ لزوال موجب قلبها. وفي إجابة أصحاب القول الأول عن هذا بأَنَّ العين لم ترجع إلى أصلها لعدم الاعتداد بالحذف العارض تكلُّف لا موجب له. ينظر: القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء: 124. أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب: 1552/3. السيوطي، همع الهوامع: 295/3. السيوطي، الأشباه والنظائر: 89/1.

(51) ينظر: الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب: 249/1، قوله: " وأما (لاسِيَّما) فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده مُنَبَّهٌ على أولويته بالحكم المتقدم. وإنَّما عُدَّ من كلماته؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم، فإن جر ما بعده فبإضافة (سِيَّ) إليه، و(ما) زائدة، ويحتمل أن يكون نكره غير موصوفه، والاسم بعدها بدل منها. وإن رفع - وهو أقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف، و(ما) بمعنى (الذي) أو نكره موصوفة بجملة اسمية، وإنما كان أقل لأن حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلة".

(52) الأخفش هو سعيد بن مسعدة عالم باللغة والنحو بصري من أهم كتبه (معاني القرآن)، ويلقب بالأخفش الأوسط، وإذا أطلقت كلمة الأخفش يراد بها هو (ت.215هـ)، ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 68. القفطي، إنباه الرواة: 36/2، 42. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: 769/1.

(53) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله علي العجمي الشنشوري، (نسبة إلى شنشور من قرى المنوفية بمصر)، الشافعي الأزهري فرضي، حاسب، خطيب، محدث، أصولي، ولي خطابة بالجامع الأزهر، من مؤلفاته: بغية الراغب في شرح مرشدة الطالب لابن الهائم (في الحساب)، وخلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح الأثر، وفتح القريب المجيب بشرح الترتيب في الفرائض، والفوائد الشنشورية في شرح فرائض الرحبية، ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 1650. كحالة، معجم المؤلفين: 285/2.

(54) هو سليمان بن موسى بن بهرام السمهودي، الشافعي، المعروف بابن الهمام، فقيه، أصولي، نحوي، مقرئ، عروضي، فرضي، شاعر، ولد في سمهود (من أعمال الغوضية، مصر) (ت.861هـ)، من آثاره: أرجوزة في العروض، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 64. كحالة، معجم المؤلفين: 798/1.

(55) في (س) (الاستثنى)، بدلًا من (الاستثناء)، حيثما ذكرت.

(56) وينظر الهامش (43) ففيه تفصيل لموضوع عدها من أدوات الاستثناء، وما ذكر عليه من ردود.

(57) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 22/1 و365.

(58) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، عاش في بغداد، وظل متبعًا المذهب البصري في النحو (ت.316)، من مؤلفاته: معاني القرآن، الاشتقاق، العروض، خلق الإنسان، ما تكلمت به العرب على لفظ فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ، ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 159/1، 166. السيوطي، بغية الوعاة: 179. كحالة، معجم المؤلفين: 27/1. الحديثي، المدارس النحوية: 278.

(59) ينظر الهامش (40) ففيه تفصيل لهذا الأمر، وفيه ردٌّ شافٍ على من ذهب إلى أنَّ سيبويه قد أجاز حذف (ما) بدعوى أنها زائدة، وهو وهمٌ كما أسلفنا.

(60) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، الأشبيلي الرندي النحوي الأصولي الأديب (ت.606هـ)، من مؤلفاته: شرحٌ لكتاب سيبويه، سماه تنقيح الألباب، وشرح لجمل الزجاجي، ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 186/4. كحالة، معجم المؤلفين: 518/2.

(61) في النسختين (ألَا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما). وهذا خلاف ما عليه البيت في الديوان أو الكتب التي تستشهد به، ينظر على سبيل المثال: السيوطي، همع الهوامع: 293/3.

(62) هذا البيت مجهول القائل، ينظر: السيوطي، همع الهوامع: 293/3، الهامش (3).

(63) لم أُوفَّق في نسبته إلى قائله فيما بين يدي من المصادر.

(64) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، من أكابر أئمة اللغة (ت.231هـ)، له عدد من المؤلفات منها: (النوادر، الألفاظ، معاني الشعر) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 42، 43. كحالة، معجم المؤلفين: 307/3.

(65) هو محمد بن الخالص بن عنقاء الحسيني المكي، اليمني، مؤرخ مشارك في عدد من العلوم الأخرى، من آثاره: الألواح في مستقر الأرواح، فرائد الدرر المنظم في التطفل على المصطفى صلى الله عليه وسلم، النشر الوردي في ملك بني عثمان والمهدي. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 159، 1243. كحالة، معجم المؤلفين: 273/3.

(66) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، عالم باللغة والنحو والقراءات (ت.255هـ)، ينظر: الزَبِيْدي، طبقات النحويين واللغويين: 94، 96. كحالة، معجم المؤلفين: 803/1.

(67) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المعروف بالنحاس، من نحاة مصر، عالم بالنحو والقراءات (ت.337هـ)، له عدد من المؤلفات منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، والكافي في أصول النحو، وشرح المعلقات السبع، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم. ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 72/2. القفطي، إنباه الرواة: 101/1. السيوطي، بغية الوعاة: 362/1. كحالة، معجم المؤلفين: 251/1، 49/3.

(68) هو جار الله محمود بن عمر الزمخشري، عالم باللغة والنحو والتفسير، له عدد من المؤلفات (ت.538هـ)، منها: أساس البلاغة، تفسير الكشاف، المفصل في علوم العربية. ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 265/3. كحالة، معجم المؤلفين: 822/3.

(69) للوقوف على هذا الرأي ينظر: السلسيلي، شفاء العليل: 518/2. السيوطي، همع الهوامع: 291/3. ينظر أيضًا: الرازي، مختار الصحاح: 362. ابن منظور، لسان العرب: 445/5، حيث ذهبا أيضًا إلى عدّها من باب الاستثناء، وأنها من الكلمات التي يستثنى بها.

(70) ينظر: سيبويه، الكتاب: 286/2، قوله: " وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب (ولاسِيَّما زيدٌ)، فزعم أنه مثل قولك (ولا مِثْلَ زيدٌ)، و(ما) لغو، وقال (ولاسِيَّما زيدٌ)، كقولهم (دَعْ ما زيدٌ) وكقوله تعالى (مثلًا ما بعوضة)، فـ(سِيَّ) في هذا الموضع بمنزلة (مِثْل)، فمن ثَمَّ عملت فيه (لا) كما تعمل (رُبَّ) في (مِثْل)، وذلك قولك (رُبَّ مِثْلِ زيدٍ)".

(71) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي، أندلسي من ماردة له تصانيف في النحو منها: كتاب الترشيح، عارض به كتاب دريود في شرحه كتاب الكسائي (ت.450هـ)، وهو خطأ ظاهر بعد التثبت من المصادر التي عدنا إليها.

(72) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 3/ 1549.

(73) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة: 298.

(74) هذا القول لأبي علي الفارسي، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 180.

(75) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، عالم أندلسي (ت.669هـ)، له عدد من المؤلفات النحوية والصرفية والفقهية، منها: الممتع في التصريف، وشرح جمل الزجاجي، والضرائر الشعرية. ينظر: ابن عصفور، المُقرَّب: 11. السيوطي، بغية الوعاة: 210/2. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: 537/2.

(76) تنظر هذه الآراء في: أبو حيان، تذكرة النحاة: 298. السيوطي، همع الهوامع: 259/3. "وأصل (سِيّ: سِوْيٌ) فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها، وأدغمت في الياء. وقد سمع تخفيف الياء من (لاسِيْما)، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون، ومنعه ابن عصفور؛ حذرًا من بقاء الاسم المعرب على حرفين إذا خففت". فقال ابن جني: "المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها". وقال أبو حيان: "الأولى عندي أن يكون المحذوف (العين) وإن كان أقل من حذف اللام وقوعًا مع الظاهر؛ لأنه لو كان المحذوف اللام لردت (العين) (واوًا) لزوال الموجب لقلبها، فيقال (لاسِوْما). وقبل ذلك ينظر: الفارسي، المسائل الحلبيات: 57؛ إذ أشار أبو علي إلى ما ذهب إليه هؤلاء فيما يتعلق بأصل (سِيّ)، يقول: "فإن قال قائل إن العين مدغمة فيمن قرأ (رَيًّا) في قوله تعالى (هُمْ أَحْسَنُ أَثْثًا وَرِءْيًا) [مريم: 74]، واوٌ، قلبت للإدغام في الياء في مثل (قِيّ) و(سِيّ)، وهي من (القَوَاء: القَفْر)، كما أن (سِيَّ) من (السَّواء)، وتكون في (الرَّي) من (رَوِيَتْ).

(77) في (م) (حبان)، بواحدة من تحت، وهو تصحيف واضح.

(78) في النسختين (يوجب)، بياء تحتية، وهو تصحيف واضح.

(79) ينظر رأي الأخفش مفصلًا في: أبو حيان، تذكرة النحاة: 298.

(80) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة: 299، فقد ذهب إلى مثل هذا الرأي (موضع لاسِيَّما) النصب على الحال، والواو واو الحال، وخبر التبرئة محذوف، تقديره (ولا مِثْلَ زيدٌ فيهم)، وتقدير الحال: جاؤوني مقصرين عن زيد في فضله أو في سرعته، وقد يجوز حذف الواو هنا من أجل العائد على القوم في الخبر.

(81) هو أبو عبدالله الأنصاريّ محمد بن يحيى الخزرجي الأندلسي، أديب، نحوي، ناثر، ناظم، ويعرف بابن البرذعي، ويذكر أيضًا بابن هشام الخضراوي (ت.646هـ)، له عدد من المؤلفات، منها: الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في

تلخيص الإيضاح، النقض على الممتع لابن عصفور، وفصل المقال في بنية الأفعال، والمسائل النُّخَب. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 267/1. حاجي خليفة، كشف الظنون: 212/1، 1261/2. كحالة، معجم المؤلفين: 772/3.

(82) سبقت الإشارة إلى أن سيبويه يرى هذا الرأي، وأرى أن الخضراوي كان محقًّا فيما ذهب إليه؛ ولاسِيَّما أن كلام سيبويه لا يحمل على غير هذا الوجه. ينظر: سيبويه، الكتاب: 171/2؛ ولذلك فإن ما يذهب إليه أبو حيان، والسلسيلي، والسيوطي، وغيرهم، أمر فيه نظرٌ. ينظر للوقوف على آرائهم: السلسيلي، شفاء العليل: 518/2. أبو حيان، تذكرة النحاة: 298. السيوطي، همع الهوامع: 292/3.

(83) في النسختين (أدات) بتاء مبسوطة.

(84) في (م) (معنوي)، وهو تحريف لـ(مَنْوِيّ)، والصحيح ما أثبتاه لما هو مثبت في (س)، ولما يذكره النحاة حول هذه المسألة.

(85) في النسختين (بجنبه)، والصواب ما أثبته؛ كما عند النحاة.

(86) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي، النحوي، الشاعر، توفي بقرطبة سنة (532هـ)، من آثاره: ديوان شعر. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 763/1. كحالة، معجم المؤلفين: 676/1.

(87) لم أعثر على أثر لهذا البحث فيما عدت إليه من المظان، ويبدو أنه كغيره من الكنوز اليمانية، التي طالتها يد العبث والإهمال.

(88) من ذلك قولهم: (قام زيدٌ نا بَلْ عمروٌ)، أي: لا بَلْ عمروٌ، ينظر: أبو الطيب اللغوي، الإبدال: 401/2.
هذه لغة لقضاعة، ينظر: أبو الطيب اللغوي، الإبدال: 118/1، كما قالوا في النَّاس: النَّات، وبهذه اللغة قرئ قوله تعالى: "قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ" [الناس: 1]، هذه قراءة حكاها أبو عمرو بن العلاء، ونسبها لقضاعة. ينظر: ابن خالويه، شواذ القرآن: 184.

(89) في (م) (التبرئية)، وهو تحريف واضح.

(90) في (س) (ناصبة لـ(لاسِيَّما)، وهو خطأ واضح لا ينسجم المعنى المراد.

(91) هو أبو الوليد، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن غالب بن زيدون المخزومي الأندلسي، وزير، شاعر. ولد بقرطبة وتوفي بأشبيلية (463هـ)، من آثاره: ديوان شعر، ورسالة عرفت برسالة ابن زيدون. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 278/1، 841. كحالة، معجم المؤلفين: 177/1.

(92) هو رجل مشهور في العرب، من أهل المدينة، كان عنده رُطَبٌ اشتهر به لطيبه؛ فيقال: رطب ابن طاب، وتمر ابن طاب، وعذق ابن طاب، وعرجون ابن طاب، وقد حملت شهرتُه النبيَّ صلى الله عليه وسلم، أن يذكره في حديث له. ينظر: موقع الدُّرر السَّنِيَّة، متاح على الرابط الآتي:

https://www.dorar.net/hadith/sharh/17402.

(93) في (م) (فليعد)، وهو خطأ واضح.

(94) في (س) (لعلَّهُ ثلاثة وعشرين)، وهو خطأ نحوي واضح؛ لأنّ ما بعد (لعلَّ) واسمها يكون خبرًا مرفوعًا.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
2) الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982م.
3) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
4) الأكوع، إسماعيل بن علي، هِجَرُ العلم ومعاقلُه في اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
5) امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط3، 1969م.
6) بعكر، عبد الرحمن طيب، كواكب يمنية في سماء الإسلام، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1990م.
7) التبريزي، يحيى بن علي، شرح القصائد العشر، دار الجبل، بيروت، د.ت.
8) ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982م.
9) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر ، الكافية في النحو، شرحها: رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي (ت.686ه)، دار الكتب العلمية، ط3، 1982م.
10) الحديثي، خديجة ، المدارس النحوية، جامعة بغداد، العراق، ط1، 1986م.
11) حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد (طبعة مصورة)، د.ت.
12) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، فتح الجواد بشرح الإرشاد، تحقيق: عبداللطيف حسن بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
13) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15، د.ت.
14) الحضرمي، عبدالرحمن عبدالله، جامعة الأشاعر، دار آزال، بيروت، ط1، 1985م.
15) الحمويّ، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، اعتنى به: مارجليوث، بيروت، ط2، 1923م
16) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
17) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.

18) ابن خالويه،الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1911م.
19) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1993م.
20) زبارة، محمد بن محمد، نَيْلُ الوَطَر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، د.ت.
21) الزَبِيْدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د.ت.
22) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
23) السلسيلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، والمكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م.
24) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
25) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1964م.
26) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالعالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
27) أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1955م.
28) أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961م.
29) ابن عاكش ، الحسن بن أحمد الضَّمَدي ، حدائق الزهر في ذكر ألأشياخ اعيان الدهر، تحقيق: إسماعيل بن محمد البشري، جامعة عدن، عدن، ط1، 1992م.
30) ابن عاكش،الحسن بن أحمد الضَّمَدي، عقود الدُّرَر بتراجم علماء القرن الثالث عشر، تحقيق: عبدالحميد بن صالح آل أعوج، دار الجيل، صنعاء، ط1، 2013م.
31) ابن عصفور، المُقرَّب، مقدمة المحققين: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية، العراق، ط1، 1971م.
32) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1980م.

33) الغُزّي، محمد عبدالجليل، عطيّةُ الله المجيد، حَثْوةُ المزيد لتراجم رجال القرن الرابع عشر من علماء اليمن وزَبِيْد،ج1، محفوظ لدى ولده أحمد في مكتبته الشخصية، (يعمل ولده أحمد حاليًا على تحقيقه ونشره).
34) الغلاييني، مصطفى بن محمد، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، ط28، 1993م.
35) الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1، 1987م.
36) الفارسي،الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة:المعروفة بالبغداديات، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
37) الفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.
38) القرافي، شهاب الدين، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية، ط1، 1982م.
39) القفطي، علي بن محمد، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، مصر، 1955م.
40) كحالة، عمر رضا ، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.
41) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
42) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، د. ت.
43) ابن منظور، لسان العرب، اعتنى به وصححه: أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، د.د، د.ب، د.ت.
44) ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م.
45) النَّعِيمي، أحمد بن أحمد الحَسَني، حوليات النَّعِيمي التهامية من تاريخ اليمن الحديث، تحقيق: حسين بن عبدالله العَمْريّ، دار الحكمة اليمانية صنعاء، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1978م.
46) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.